كما لو فقيرا واه شيأ تصدق بها ولو على أبويه أو ولده أو زوجته أو كان
فقراء وان كانت حقيرة كالتوى وتشترى الرمان والسنبل يشتغى
بعد الحصاد ينتفع بها بدون القرض ولكن لك اخذها ولا يجبر
رفع اللقطة الى مدة يئس الا بستة ويحل ان يبني علامتها من غير جبر
كما الربوبي يندب اخذه لمن قوى عليه وكذا الضال وقيل
تركه افضل ويرفعان الى حاكم فيحبس الآبق دون الضال وليس
رده مدة سنة اربعون درهما وان كانت قيمته اقل مما ذكر
فقيمة الاربعة عند محمد وعند ابي يوسف اربعين وان رده
رده بنيا فجاء وان ابق منه لا يضمن ان اشهد انه اخذه ليرده
والا ضمن ولو ضمن ان ابق فجاء كان له وجعل الرهن على المرتهن
وجعل الجاني على المولى ان فداه وعلى ذات الجناية ان دفع
جعل المديون مع غرمائه ويقدم على الدين ان بيع فيه وعلى المولى
ان اداه عنه وجعل الموهوب على الموهب له وان رجع الواهب
في هبته بعد الرد وامر نفقته كاللقطة والمدبر وام الولد
كالقن وان مات كان الاداب للاول وابنه وهو في عياله او
وصيه او احد الزوجين فلا شيء له والمال الصبي كالبالغ
كما المفقود وهو غائب لا يدرى مكانه ولا حياته ولا موته

فينصب له

فينصب له القاضي من يحفظ ماله ويسلم حقه مما لا بد له منه
ويبيع ما يخاف عليه من ماله وينفق على زوجته وقريبه ولادا وهو
حي في حق نفسه لانكاح امرأته وقسم ماله فينفسخ اجارته ويموت
في حق غيره فلا يرث ممن مات حال فقده ان حكم بموته فيوقف
نصيبه منه كالا او يصح الى ان يحكم بموته فان جاء قبل الحكم به فهو له مفقود
والا فلمن يرث ذلك لو لادته وان مضى عمره مائة وعشرون سنة حكم
اليه اقرانه قيل سبعون سنة من وقت ولادته وقيل مائة وعشرون سنة
بموته في حق مال خاصة دون ماله فيجعل ذلك وقت موته
عند ذلك كما الشركة هي فرباح شركة ملك وشركة عقد
فالاول ان يملك اثنان عينا ارثا او شراء او اتهابا او
استيلاء او اختلط مالهما بحيث لا يتميز او
اختلطا وكل منهما اجنبي في نصيب الآخر بغير صنعه او
بصنعه بشركة في جميع التصرف فيه بغير اذنه فيما عدا الخلط والاختلاط
فلا يجوز بلا اذنه والثانية ان يقول احدهما شاركتك في
كذا فيقبل آخر وركنها الايجاب والقبول وشرطها عدمهما
يقطعها كشرط دراهم معينة من الربح لاحدهما وهي
اربعة انواع شركة مفاوضة وهي ان يشترك متساويا